أ.د. دلال محمـود
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
ومستشار المكتب الفني لرئيس جامعة القاهرة - مصر

مفهوم العلاقات المدنية - العسكرية

مقدمـة :

العلاقات المدنية -العسكرية ليست ظاهرة سياسية حديثة؛ فهى ترتبط وجودًا وعدمًا بوجود الجيوش النظامية للدفاع عن الدولة، تتولى إدارتها قيادات عسكرية، وهى ظاهرة ارتبطت ببدايات الاجتماع البشرى. ورغم هذا يعيد معظم المتخصصين تبلور هذه العلاقات بظهور الدولة القومية الحديثة التى اتجهت لتكوين جيش يقوم على التجنيد الإجبارى للمواطنين. وقد أسهمت التغيرات الكبرى فى العلاقات الدولية فى تطور معالجة موضوع العلاقات المدنية - العسكرية، ومثلت الحرب العالمية الثانية وتداعياتها مرحلة فاصلة فى تطور الدراسات حول هذا الموضوع؛ إذ إن الدول الحديثة الاستقلال وتجارب الحكم فيها ظهرت كإشكالية فى الاتجاه التقليدى للمفهوم، مما أدى لظهور اتجاهات نظرية أكثر حداثة لتفسير هذه العلاقات.

ومع التطورات الأحدث التى تشهدها نظرية العلاقات الدولية وظهور نظرية «الأمننة -*Securitization*»[١]، وكذلك تطور حركة العلاقات الدولية خلال العقد الأخير؛ تتم مراجعة الاتجاهات النظرية فى دراسة المفهوم، من واقع تعقد التحديات والتهديدات الأمنية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية؛ الأمر الذى يؤكد التشابك الشديد بين كل مستويات التحليل.

أول تعريف نظرى للعلاقات المدنية-العسكرية قدمه **صمويل هنتنجتون** حيث عرَّفها بأنها: «منظومة التفاعلات بين القادة العسكريين والقادة السياسيين فى الحكومة، وهى تنطوى على فصل واضح لأدوار ومجالات عمل وسلطات وواجبات الطرفين استنادًا لقواعد دستورية تستند للإرادة الشعبية».[٢]

لكن هذا التعريف ركز على القيادات، بما يعنى أن طبيعة العلاقات المدنية أو السياسية العسكرية تختلف باختلاف القيادات، وهذا أمر يتناقض مع استقرار النظام السياسى.

ولذلك تمت إعادة تعريف هذه العلاقات بعد الاعتبار للخصائص المؤسسية الحاكمة والعسكرية لتصبح العلاقات المدنية - العسكرية هى: «منظومة التفاعلات بين المؤسسات المدنية والسياسية والمؤسسات العسكرية بالنظام السياسى».[٣] هذه التفاعلات لها عدة مستويات يمكن تصورها فى صورة خط مستقيم يربط بين طرفين.

وفيما بين هذين الطرفين توجد مستويات متباينة لتطبيقات الحكم قد تقترب من النمط الديمقراطى أو من النمط البريتورى[٤]، وتصل هذه المستويات إلى سبعة أنماط، وفقًا لثمانية معايير[٥].

الاتجاهات النظرية لمفهوم العلاقات المدنية - العسكرية :

هناك اتجاهان نظريان فى دراسة العلاقات المدنية - العسكرية، اعتمادًا على معيار رئيسى هو حدود الدور غير العسكرى الذى تقوم به المؤسسة العسكرية، وهما:

الاتجاه التقليدى (المؤسسى):

يهتم أنصار هذا الاتجاه بدراسة الضوابط القانونية التى تحكم عمل المؤسسة العسكرية فى ظل نظام حكم سياسى ديمقراطى، الأصل فيه مدنية الحكم، ولذلك يكون هناك اهتمام بالرقابة المدنية على عمل المؤسسة العسكرية، والحياد السياسى للمؤسسة وقادتها، بالإضافة إلى الانصياع الكامل لهؤلاء القادة لقرارات القادة السياسيين المنتخبين. ويُعَد **صمويل هنتنجتون** من رواد هذا الاتجاه؛ حيث أكّد مفهوم الرقابة المدنية الموضوعية على نشاط المؤسسة العسكرية، بما يُضفى طابعًا مدنيًا عليها، ويُخضعها سياسيًا للمؤسسات السياسية المنتخبة[٦]. ويمكن اعتبار أطروحة **كلاوفيتز** عن الحرب هى الأساس الذى يرتكز عليه الاتجاه المؤسسى فى تنظير العلاقات المدنية - العسكرية؛ حيث أكد أن الحرب ليست سوى «استمرار للسياسة بوسائل أخرى، وأنها لا تعدو كونها أداة سياسية لتحقيق غاية يحددها القائد السياسى». ومن ثم كان لزامًا تحقيق التوازن بين استقلال المحاربين فى إدارة العمليات العسكرية وفق اعتبارات الملاءمة الميدانية والخضوع لسيطرة القائد السياسى، وعلى حد تعبير **كلاوفيتز** «بينما يقوم القائد السياسى باتخاذ قرار شن الحرب وإنهائها، فإن العسكريين يحددون كيفية تنفيذ تلك القرارات ميدانيًا دون تدخل سياسى[٧].

ومن أبرز الانتقادات التى قدمت لهذا الاتجاه:

١. يكاد يقتصر هذا الاتجاه على النظم الغربية، التى تتبنى الديمقراطية الليبرالية، التى تقبل مدنية قيادة المؤسسة العسكرية. ولذلك فقد عجز هذا الاتجاه عن تفسير الدور غير العسكرى (الاقتصادى

والاجتماعى والخدمى) الذى تقوم به المؤسسة العسكرية فى بعض الدول التى تتبنى الديمقراطية الغربية.

٢. تمتلك المؤسسة العسكرية فى الدول الديمقراطية نفوذًا مجتمعيًا وأدبيًا وربما سياسيًا بحكم ما تتحمله من مسئولية حماية وتعزيز الأمن القومى للدولة، وبحكم ما تمتلكه من خصائص ودورها العام فى الدولة، ومن ثم يصعب قبول افتراض عدم تدخلها التام فى المجالات غير العسكرية فى بعض الأحيان؛ إذ إنها ستتدخل على الأقل لحماية الأمن العام من أى تهديدات سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية لكنها تؤثر على الأمن القومى للدولة.

٣. يقدم أنصار هذا الاتجاه إسهاماتهم بافتراض ثبات العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية والسياسية فى إطار النظام السياسى، وهم يتجاهلون بعض المتغيرات المؤثرة والتى تترك آثارها على هذه العلاقات، مثل: السمات الشخصية للقيادات سواء السياسية أو العسكرية، مستوى التنمية الاقتصادية وعوائدها، مستوى الاستقرار السياسى فى المجتمع [٨].

الاتجاه الحديث (الوظيفى):

يرتكز هذا الاتجاه على مبدأ «وظيفية» المؤسسة العسكرية، التى تدور بالأساس حول الدفاع عن الأمن القومى للدولة، والأمن وفقًا لتعريف البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة هو مفهوم واسع لا يقتصر على البعد العسكرى، وبالتالى أقرَّ أنصار هذا الاتجاه الانتقادات التى وُجهت للاتجاه التقليدى، وقدموا مقولتهم الأساسية التى تُقر وجود دور سياسى للمؤسسة العسكرية وفى عملية صنع القرار السياسى، خاصة فيما يتعلق بالأمن القومى الداخلى والخارجى؛ نظرًا لاتصال عملهم بصورة مباشرة به، ولأنهم من يتولون مسئولية حماية الدولة من التهديدات. ورفضوا اقتصار عمل المؤسسة العسكرية على تنفيذ القرار السياسى حتى فى شئون الأمن القومى أو فى صياغة السياسة الدفاعية للدولة؛ نظرًا لصعوبة الفصل بين السياسى والعسكرى فى أمور الأمن القومى، وفى حالة الأزمات الدولية ليس من الوارد إبعاد المؤسسة العسكرية فى صنع قرار الأزمة، إذا اعتبرنا المؤسسة العسكرية جماعة مصلحة فيصعب إبعادها عن قرارات قد تمسها وتؤثر عليها.

ومن ثم يمكن النظر للعلاقات المدنية العسكرية باعتبارها علاقات شراكة متكافئة بين نظراء، وليست علاقات تبعية وانصياع من المؤسسة العسكرية. فهذه المؤسسة تمتلك عدة مصادر للقوة تجعلها تناظر المؤسسات المدنية، مثل: ولاء المجندين لقياداتهم، الاحتراف أو المهنية العسكرية، المعلومات التى يمكن حجبها عن القيادات السياسية لدفعهم لاتخاذ قرار معين يوافق مصلحة المؤسسة العسكرية [٩].

وقد وُجِّهت عدة انتقادات لهذا الاتجاه، أهمها:

١. إغفاله احتمالات وجود خلفية ودراية عسكرية للقيادة السياسية تجعل دور القيادات العسكرية محدودًا نسبيًا.
٢. لا يوجد ما يضمن التزام القيادات والمؤسسات السياسية بالرؤى التى تقدمها المؤسسة العسكرية.
٣. وجود دور سياسى للمؤسسة العسكرية فى صنع القرارات لا يعنى أنها من تحدد الأهداف، لكن دورها يظل فى المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تريدها المؤسسات السياسية.

الخلاصة :

إن الاتجاه الوظيفى فى تنظير العلاقات المدنية - العسكرية هو الأقرب للواقع الراهن فى العلاقات الدولية، لكن بالنظر فى النظم السياسية المختلفة لدول العالم يتضح أن العلاقات المدنية-العسكرية تشهد وجود دور غير عسكرى للمؤسسة العسكرية يختلف فى حدوده واتساعه، الأمر الذى يؤكد أن هناك عوامل نسبية تؤثر فى حدود هذا الدور تختلف فى طبيعتها من دولة لأخرى، ومن أهمها: طبيعة النظام السياسى، دستور الدولة وما يتفرع عنه من قوانين تُنظم مؤسسات الدولة والعلاقات فيما بينها، التحديات والتهديدات الأمنية التى تواجهها الدولة والتى تؤثر على بقائها واستقرارها، وأخيرًا الثقافة المجتمعية السائدة التى تحدد ضمنًا مدى تقبل المجتمع الدور غير العسكرى للمؤسسة العسكرية.

الهوامش :

(١) عادل زعلوك، "نظريات الأمننة فى مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة"، جامعة بني سويف: مجلة سياسة واقتصاد، مجلد ١٥، العدد ١٤، أبريل ٢٠٢٢. ص ص ١-٣٧.

(2) Samuel P. Huntington, "The Solider and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations", Massachusetts: The Belkanap Press of Harvard University Press, 1957. Pp80-95

(3) Arjana Olldashi, "Civil-Military Relations in Emerging Democracies", South West Texas State University, Spring 2002. Pp11-15.

(٤) النظام البريتورى هو النظام الذى تُعدُّ فيه الجيوش المصدر الوحيد للتأييد السياسى والشرعية، ويرجع الأساس التاريخى لهذه الظاهرة إلى الدور السياسى للحرس الإمبراطورى الرومانى الذى كان عبارة عن جماعة صغيرة العدد وظيفتها حماية الشرعية فى الإمبراطورية، وذلك بحماية مجلس الشيوخ ضد أى عصيان من خارج روما.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأنماط السبعة، انظر كلاً من: - محمد عبد الله يونس، العلاقات المدنية – العسكرية على السياسة الدفاعية الإسرائيلية بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢. ص ص ٢٧-٣٦.
- James Burk, "Theories of Democratic Civil -Military Relations", Armed Forces and Society, Fall 2020. Pp7-24

(6) Samuel P. Huntington,Op.Cit,

(7) Hugh Smith, "On Clausewitz: A Study of Military and Political Ideas", New York: Palgrave Macmillan, 2004. Pp99-101.

8) Henery Bienen, "Civil – Military Relations in the Third World", International Political Review, Vol. 2, No.3, 1981.

(٩) من الأدبيات المنتمية لهذا الاتجاه:
- Aurel Croissant and David Kuehn (eds.), Reforming Civil – Military Relations in New Democracies, Cham: Springer International Publishing, 2017.
- Kevin Koehin, "Political Militaries in Popular Uprising: A Comparative Perspective on the Arab Spring", International Political Review, Vol.3, No. 38, 2017. Pp363-377.
- آية بدر عليوة، العلاقات المدنية العسكرية وحالة الدولة (دراسة الحالة الليبية بعد الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٢.